

المغرب يحتل المرتبة الأولى عربيا في غلاء الأدوية

■ غوتي: هامش ربح الحكومة المغربية في قطاع الأدوية 50 في المائة وفي الأردن صفر في المائة
30% من المواطنين فقط يستفيدون من التأمين الصحي بالمغرب

انتشار في مدينة وجدة، والضغط في "سوق الطلاح" الذي أصبح يستلخ أسواقا في مدن أخرى. حارب عمر في الدار البيضاء الذي عرف مؤخرًا انتشارًا لسد الأدوية المزيفة، والمعروف باسم "بركة"، ويعتقد أنه يساعد في زيادة الوزن. لا يأتي من الهند ويسبب عدد أضرار على رأسها السكري، لكن شاسع عن يتحمل المسؤولية في انتشار مثل هذه المواد في الأسواق المغربية، خصوصًا وأنها تترافق أمام رجال الشرطة.

وتكمن عوامل انتشار الأدوية المزيفة في انتشار قرصوة واضعف اقتراضة التكنولوجيا وارتفاع الأسعار، ونقص في الموزع، وفي الأخيرة وفي تدخل السلطات، وكما نلاحظ القيمة الإحصائية لشراء في مستشفيات الصيدية وكذا ضعف في مراقبة الحدود حسب المصير ذاته، مضيلا "أن إسرائيل من كثير الدول التي انتجتها متطورة في الاتجار في الأدوية المزيفة على المستوي العالمي".

من النتائج الوطني العام" وتسلم الأمر المغربية في عملية التحويل هذه بنسبة كبيرة بلغت 99 في المائة، فيما لا تساهم الدولة إلا بنسبة 2% في المائة، وعلى الرغم من أن التأمين الصحي يجازي فإنه لا يساهم سوى 14 في المائة من النفقات التجارية.

والنصف الغوتي أن متوسط ثمن الوصفة الطبية في المغرب بلغ أكثر من 250 درهما فيما لم يتجاوز 60 درهما في الأردن و 200 درهم في البحرين و 200 درهمًا في كل من الإمارات وتونس، ويتلخص من خلال هذه المعطيات أن المغرب يحتل المرتبة الأولى في غلاء الوصفة الطبية من بين الدول العربية.

وأضاف غوتي أن 30 في المائة فقط من المواطنين يستفيدون من التأمين الصحي، فيما تبلغ هذه النسبة 100 في المائة في كل من الإمارات والبحرين و 90 في المائة في تونس، 60 في المائة في الأردن و 40 في المائة في السودان.

وتحدث المصير نفسه عن مخاطر انتشار الأدوية المزيفة، التي تعرف

لكند محمد الخلفي غوتي، نائب الأمين العام لاتحاد صيادلة العرب أول أسس بتريما، أن عبء تمويل القطاع الصحي في المغرب تتحملته الأسر المغربية بالدرجة الأولى، وأن هامش ربح الحكومة المغربية في قطاع الأدوية بلغ 50%، وهي أعلى قيمة على الصعيد العربي، فيما لا يتعدى هذا الهامش صفر في المائة في كل من الأردن، والإمارات والبحرين و 3 في المائة في ليبيا، و 15 في المائة في السودان و 30 في المائة في كل من الجزائر وموريتانيا واليمن.

وقال غوتي خلال لقائه الصحفيين الذي نظمها كل من "الكلية الصحية المغربية لدعم العراق" و"لمسطين" و"مجموعة العمل الوطنية لمستافة العراق والسنتين" بالتنسيق مع اتحاد صيادلة العرب، والندى الجوهري لصيدلة الشمال وحميدة العلماء والخبراء بعنوان "الأمن العربي الوطني: كفة تحديات"، إن النفقات الإجمالية على القطاع الصحي بالمغرب بلغت أربعة ملايين ونصف المليون درهم سنويًا، أي 15 في المائة



المغرب يحتل الرتبة الأولى عربيا في غلاء الأدوية

وفي سياق متصل كشف تقرير المهمة الاستطلاعية حول تداعيات
اصواء بالمغرب المنجز من لدن برلمانيين أن أزمة الدواء في
المغرب ترتفعة بشكل غير عادي، وذلك كبقية كانت المعايير
المعتمدة لتحديد مفهوم الغلاء، فضلا عن أن المسؤولية
الرئيسية عن هذا الغلاء يتحملها جزء من مصنعي الأدوية وكذا
المساطر الإدارية المتبعة لتحديد تداعيات الدواء ومساطر
التعويض عن الأدوية من قبل المنظمة الصحية.

ولما أشار التقرير إلى أن الأزمة بالمغرب على العموم أعلى من
مثيلاتها في دول أخرى (30 إلى 150 في المائة مقارنة مع تونس
بالنسبة للأدوية الأصلية و20 إلى 70 في المائة مقارنة مع
فرنسا)، بالإضافة إلى أن الأزمة المغربية هي أكثر ارتفاعا من
الأزمة النيوزيلندية بمرتين إلى 15 مرة حسب المنتجات.

وقد تؤدي الإصابة بأحد الأمراض المزمنة إلى إفلاس أسر
بمائلها فالكثير من المغاربة لا يترددون في بيع ممتلكاتهم، جزئيا
أو كلية، من أجل سداد مصاريف علاج أحد أفراد الأسرة، ولتجنب
عن مثل هذه الحالات مضاعفات اجتماعية واقتصادية متعددة.
ويصبح بذلك الحصول على الطبيب وخاصة الأدوية أحد
العوامل التي تعوق التطور الاجتماعي بالمغرب. وفق المصدر
ذاته.